Document: EB 2020/129/R.26/Rev.1
Agenda 8(g)
Date: 23 April 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

استخدام الموارد المتاحة بموجب برنامج المنح العادية في الصندوق لتنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص وغيرها من المبادرات الجديدة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ashwani K. Muthoo
مدير
مجموعة ضمان الجودة
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

ثريا التريكي
مديرة
شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات
رقم الهاتف: 2178 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.triki@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة
روما، 20-23 أبريل/نيسان 2020

للموافقة

توصية بالموافقة

يوافق المجلس التنفيذي على وضع جانبا 25 مليون دولار أمريكي كحد أقصى من برنامج المنح العادية في الصندوق لدعم أنشطة الاستجابة لكوفيد-19 المتعلقة بما يلي:

(أ) مشروعات القطاع الخاص غير السيادية التي تسعى إلى الحفاظ على الدخل وفرص العمل وتخفيف آثار الأزمة الجارية على المنتجين الريفيين على نطاق صغير؛

(ب) مشروعات لبناء الصمود الريفي، بما في ذلك مقاومة الصدمات المناخية والمالية وغيرها من الصدمات.

وسيتم تقديم جميع مشروعات القطاع الخاص الواردة تحت القسم الفرعي (أ) أعلاه الممولة من هذا المبلغ، والمخصصة على هذا النحو، إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليها عملا بإطار القطاع الخاص؛ وستتبع المشروعات الواردة تحت القسم الفرعي (ب) أعلاه الإجراءات القائمة للصندوق. ومن أجل التعجيل بالمصادقة، قد يجري استخدام التصويت بالمراسلة كطريقة لمصادقة المجلس، بدلا من إجراءات انقضاء المدة والمناقشة أثناء الدورة.

أولا- الخلفية

1- في دورته السابعة والعشرين بعد المائة المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2019، صادق المجلس التنفيذي على استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024.[1] وتسعى هذه الاستراتيجية إلى ما يلي: (1) تعبئة التمويل الخاص والاستثمارات الخاصة في المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم والزراعة على نطاق صغير؛ (2) توسيع الأسواق وزيادة الدخول وفرص العمل لصالح المجموعة المستهدفة في الصندوق. وقد تم أيضا وضع خطة عمل لتنفيذ هذه السياسة، وهي تتضمن أربعة مجالات عمل رئيسية على النحو التالي: (1) الإعداد المؤسسي وبناء القدرات والتدريب؛ (2) السياسات التشغيلية والمبادئ التوجيهية؛ (3) النظم والعمليات؛ (4) التعاون والتواصل.

2- وبالإضافة إلى هذا، وكجزء من التوجهات الاستراتيجية[2] لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التي نظرت فيها الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في فبراير/شباط 2020، أظهر الصندوق التزاما بمضاعفة أثره بحلول عام 2030، من خلال تعزيز نهجه البرامجي على المستوى القطري، وتعزيز قدرته على تجميع التمويل من خلال أدوات متعددة. وكجزء من التوسيع المقترح لبرنامج عمله الإجمالي ولأثره الإنمائي، سوف يقوم الصندوق باتخاذ إجراءات ومبادرات رديفة إضافية مثل إنشاء برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، الذي سيوفر في المقام الأول تمويلا للمناخ يستند إلى المنح، وبخاصة في البلدان منخفضة الدخل، حيث يمثل تغير المناخ سببا جذريا لانعدام الأمن الغذائي.

ثانيا - الاستخدام المقترح للموارد بموجب برنامج المنح العادية في الصندوق

3- سوف يتطلب تنفيذ استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص موارد مالية لدعم عملياته المتعلقة بالقطاع الخاص. وبهذا الصدد، تقترح إدارة الصندوق استخدام حصة من الموارد المتاحة كجزء من مخصصات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لبرنامج المنح العادية لهذا الغرض تحديدا. وفي الوقت

[1] انظر الوثيقة EB 2019/127/R.3.
[2] انظر الوثيقة IFAD12/1/R.6.

نفسه، يُقترح أيضا وضع بعض الأموال جانبا لتنفيذ مبادرات أخرى سيتم تنفيذها في المرحلة الانتقالية نحو فترة التجديد الثاني عشر للموارد. ومن الأمثلة على ذلك، برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + المذكور أعلاه، والذي يتم إعداده حاليا بغية عرضه مستقبلا على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

4- وبالنسبة للانخراط مع القطاع الخاص على وجه الخصوص، فإنه من المعترف به أن الاقتصاد العالمي قد يشهد تباطؤا كبيرا في الأشهر القادمة مع إمكانية الدخول في ركود واسع في المستقبل القريب. وقد يؤدي هذا الأمر إلى أن تركز الحكومات على السياسات التي تحاول عكس هذا التوجه، علاوة على الإجراءات الصحية. وسيشكل ضمان الدعم لاستمرار الصندوق في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية من خلال الانخراط مع القطاع الخاص أولوية رئيسية في ظل هذه الظروف الناشئة.

5- ولتحقيق هذه الغاية، تقترح إدارة الصندوق استخدام مبلغ يعادل 25 مليون دولار أمريكي من مخصصات التجديد الحادي عشر للموارد لبرنامج المنح العادية في الصندوق لدعم تنفيذ عمليات القطاع الخاص بموجب إطار استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص، وغيرها من المبادرات التي سيتم إدخالها بصورة رسمية في الفترة الانتقالية نحو التجديد الثاني عشر للموارد مثل برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +.

6- ولن يؤدي هذا التخصيص المقترح لمثل هذه الموارد إلى المس بتحقيق أهداف برنامج المنح العادية. ففي المقام الأول، سيشكل المبلغ المقترح وقدره 25 مليون دولار أمريكي ما يعادل فقط 13 في المائة تقريبا من المخصص الإجمالي لبرنامج المنح العادية لفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

7- علاوة على ذلك، فقد بدأ الصندوق بالفعل بتنفيذ بعض الإجراءات الرامية إلى زيادة كفاءة برنامج المنح العادية من خلال تعظيم القيمة المتحققة مقابل المال المنفق للمقترحات التي تمولها المنح، من بين جملة أمور أخرى، من خلال تقليص السقف الموضوع على المشروعات الإفرادية الممولة بالمنح، والتشجيع على استقطاب التمويل المشترك. كذلك فإن مبدأ تقليص حجم المقترحات الإفرادية يتسق أيضا مع بعض المبادئ الأساسية التي سيستنير بها التعديل الجاري حاليا لسياسة المنح العادية- والذي يتضمن قدرا أكبر من الاتساق بين الأدوات المختلفة والبرامج المتعددة التي هي في حوزة الصندوق، مع إشارة مخصوصة لكل من استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +. وأخيرا فإن الفرص المتاحة للانخراط مع القطاع الخاص مدرجة أيضا ضمن المجالات المواضيعية التي يستهدفها برنامج المنح العادية في ظل التجديد الحادي عشر للموارد – ويمكن الاستمرار في هذه الأولوية من خلال دعم تنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص وذخيرة مشروعاتها. ومع الاعتراف بأن الاستراتيجية تتسم بنطاق أعرض وتغطي أنشطة أكثر مقارنة ببرنامج المنح العادية، إلا أنه سيتم إيلاء الاهتمام لضمان الاتساقات وتجنب التداخل بين هاتين الأداتين.

8- سيشكل الاستخدام المقترح لمبلغ 25 مليون دولار أمريكي من برنامج المنح العادية مساهمة لمرة واحدة. وهو إجراء مخصوص للبدء بتفعيل ذخيرة المشروعات الأولية لعمليات القطاع الخاص، ومن ناحية المبدأ لأنشطة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +. وبالتحرك قدما، سيستمر تأمين التمويل لهذه الاستراتيجية وفقا للطرائق التي تم تصورها في وثيقة الاستراتيجية، وهي: (1) بالنسبة للتجديد الحادي عشر للموارد، من خلال استقطاب موارد جديدة مثل المنح المعبأة مؤخرا من الوكالة السويسرية للتنمية؛ (2) بالنسبة للتجديد الثاني عشر للموارد وما بعده، وبالإضافة إلى جهود جمع الأموال الخاصة من الموارد التكميلية من كل من الجهات المانحة التقليدية والمستثمرين من القطاع الخاص، فقد ينظر الصندوق أيضا في تأصيل بعض المساهمات من الدول الأعضاء في عملية تجديد الموارد نفسها، في حال حظي برنامج تمويل القطاع الخاص بالمصادقة أثناء مشاورات التجديد الثاني عشر للموارد. وقد تتم دعوة الدول الأعضاء أيضا لتقديم مساهمات إضافية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + كجزء من التجديد الثاني عشر للموارد، في حال تمت المصادقة على هذا البرنامج.

9- وسيتم استخدام الموارد المتاحة من برنامج المنح العادية باتباع الأحكام المنصوص عليها في استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص، وأية سياسات واستراتيجيات أخرى ذات صلة بالمبادرات التي تدعمها مثل هذه الموارد. وعلى وجه الخصوص، سوف يبقي المجلس التنفيذي على سلطته بالمصادقة على جميع العمليات مع القطاع الخاص التي يتم فيها تصور توفير التمويل إلى أو من خلال كيانات القطاع الخاص.

10- تم النظر في المخاطر المحتملة ذات الصلة باستخدام الموارد من برنامج المنح العادية قبيل إعداد هذا المقترح. ويرد موجز بالمخاطر المتأصلة الخاصة بالحد من الموارد المتاحة للمنح العادية وتقديرها في الفقرتين 6 و7 أعلاه. وبالإضافة إلى تلك المخاطر، يستجيب المقترح باستخدام موارد المنح العادية لخطر ألا يكون الصندوق قادرا على تفعيل استراتيجيته للانخراط مع القطاع الخاص، في الوقت الذي يتم فيه الانتظار للمصادقة الرسمية على إطار تمويل القطاع الخاص غير السيادي في دورة المجلس التنفيذي التي ستعقد في أبريل/نيسان 2020.

11- لجنة مراجعة الحسابات مدعوة إلى استعراض هذا المقترح، وتوصية المجلس التنفيذي بالمصادقة على المقترح، مع أي تعديلات قد تدخلها عليه، أثناء دورته التي ستعقد في أبريل/نيسان 2020.